

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/2004/G/6  
10 July 2003

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت  
السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي

رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم لإسرائيل

لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيسة لجنة حقوق الإنسان

في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، قمتُ في جلسة عامة للجنة حقوق الإنسان أثناء دورتها التاسعة والخمسين بالإدلاء ببيان في إطار البند ٥ من جدول الأعمال بينما كنتم تترأسون اللجنة. وقد أشار ذلك البيان إلى مداخلة سابقة من جانب الجمهورية العربية السورية، وذكُرتُ أسماء المنظمات الإرهابية الرئيسية التي توجد مقرها في دمشق، والتي توجد خمس منها أيضا على قائمة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمنظمات الإرهابية. وذكُرتُ أسماء قادة هذه المنظمات وأشارتُ إلى أن مقرها تقع في دمشق.

وكان الاسم الثالث على قائمة المنظمات الإرهابية هو "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القيادة العامة"، التي يرأسها أحمد جبريل.

وأخذ السفير السوري الموقر، سعادة السيد توفيق سلوم، الكلمة ليدافع عن هذه المنظمات، فذكر - وأنا أنقل هنا عن النص الفرنسي للبلاغ الصحفي المتعلق بجلسة بعد ظهر يوم ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ - ما يلي:

"هؤلاء الذين يتهمون بالإرهاب إنما يمارسون في الواقع حقهم في تقرير المصير. وقد أنشئت مكاتبهم في سوريا لأغراض إعلامية وليس للإعداد لعمليات عسكرية".

وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، حدث أن أسرة إسرائيلية مكونة من جدين وأبوين وأربعة أطفال صغار، وهي تسافر على طريق رئيسية في إسرائيل في اتجاه حيفا، قد تعرضت لكمين في هجوم أُطلقت فيه النيران

باستخدام أسلحة أتوماتيكية. وقتلت في الهجوم نعام لييوفيتس البالغة من العمر ٧ سنوات. وأصيب فيه شقيقتها، شيرا لييوفيتس، وجدهما.

وقام كل من الجناح العسكري لحركة فتح، أي كتائب شهداء الأقصى، والمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين، القيادة العامة، بالإعلان بصورة مشتركة عن مسؤوليتهما عن هذه العملية الإرهابية. (يرجى قراءة المقال المنشور بجريدة "نيويورك تايمز" بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه). فقد أعلنت هاتان المنظمتان، في بيان مشترك بُعث به إلى وكالة الأنباء الفرنسية في بيروت، أنهما قد نفذتا العملية بصورة مشتركة. ولذلك، فإن من الواضح أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القيادة العامة، التي يوجد مقرها في دمشق، مسؤولة بصورة مباشرة عن هذه العملية الإرهابية وأنها قد أعلنت قيامها بها.

ومن الواضح أن السفير الذي أخذ الكلمة تحت رئاستكم قد عمد وبشكل صارخ إلى تشويه الحقيقة أمام هيئة من هيئات الأمم المتحدة بالادعاء بأن هذه المنظمات التي توجد مقرها في دمشق لا تقوم إلا بـ "أنشطة إعلامية"، في الوقت الذي تواصل فيه هذه المنظمات في حقيقة الأمر توجيه أعضائها إلى ارتكاب هجمات إرهابية ضد مدنيين إسرائيليين، من بينهم نساء وأطفال، وإصدار تعليمات إليهم بالقيام بذلك.

وتقوم المنظمات الفلسطينية المتطرفة، بموافقة الحكومة السورية ومساندتها (عن طريق مجرد وجود عشر منظمات إرهابية في عاصمتها، إحداها المسؤولة عن هذا الفعل)، بأنشطة إرهابية في نفس الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية وقادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على محاولة تجديد المفاوضات المباشرة وفقاً لخارطة الطريق كما اعتمدها حكومة إسرائيل. ويشكل مثل هذا التصرف انتهاكاً للقيم التي ترفعها الأمم المتحدة لواءها.

ومجرد قيام إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم دعمها لاستمرار وجود الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القيادة العامة، في عاصمتها وللأنشطة الإرهابية التي تقوم بها، هو أمر يتناقض مع التزاماتها الرسمية كدولة عضو في الأمم المتحدة.

وإنني أكتب إليكم هذا ليس فقط للاحتجاج بقوة على هذا الانتهاك الجسيم للحق الأصيل في الحياة للمواطنين الإسرائيليين، ولكن أيضاً لكي أطلب إليكم أن تتخذوا من الإجراءات ما تعتبرونه مناسباً في إطار لجنة حقوق الإنسان، وكذلك تجاه حكومة سوريا، من أجل التصدي لإساءة الاستعمال هذه لهيئة من هيئات الأمم المتحدة.

وأكون ممتناً إذا أمكن تعميم هذه الرسالة على جميع الوفود والأعضاء والمراقبين لدى لجنة حقوق الإنسان.

(توقيع) يعقوب ليفي

السفير

الممثل الدائم